المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات

مقر الأمم المتحدة، نيويورك،

30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2015

CONF-2015/5-R
2 September 2015

المؤتمر
البند

إعـــلان

تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يصبو إليه الناس

1 - إننا نعيش في أوقات استثنائية. ونحتاج كذلك إلى بذل جهود استثنائية من أجل بناء عالم يتمتع فيه الجميع، رجالاً ونساءً وأطفالاً، بالأمان من الحرب والنزاع، وبالتحرّر من الفقر والجوع، وبالقدرة على تلبية احتياجاتهم وتحقيق إمكاناتهم البشرية في ظل المحافظة على كوكبنا للأجيال المقبلة، وباحترام حقوقهم وحرياتهم وكرامتهم تمام الاحترام.

2 - والبرلمان هو المؤسسة المحورية للديمقراطية التي يجري عن طريقها التعبير عن إرادة الشعب. ونحن رؤساء برلمانات العالم، وقد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للتعبير عما يشعرون به من قلق وللإعراب عن عزمنا على القيام بدورنا في مواجهة التحديات العالمية المطروحة أمامنا.

3 - ونحن، إذ نعتمد هذا الإعلان، ندرك المسؤوليات والولايات الدستورية الفريدة لبرلماناتنا والتي تقتضي أن تسنّ هذه البرلمانات القوانين المنفِّذة للاتفاقات الدولية وأن تحاسب الحكومات والمؤسسات الدولية عن تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وإذ ندرك تنوع تقاليدنا وتاريخنا وممارساتنا البرلمانية المتفردة، فإننا نطمح إلى إضفاء بعد ديمقراطي ملموس على جهودنا الجماعية الهادفة إلى إقامة عالم أفضل.

عالمنا القائم اليوم

4 - على الرغم من التقدّم المحرز في مجالات الديمقراطية والسلام والتنمية، فما زلنا نعيش في عالم غير مستقر. فالحروب والمنازعات، بما تتسمان به في كثير من الأحيان من وحشية مفرطة، ما زالت تشكل واقعاً يومياً في أماكن كثيرة. كما أن ملايين الأشخاص، وهم في المقام الأول من النساء والأطفال، يموتون أو يصابون أو يشرَّدون أو يُجبرون على الفرار في ظل أوضاع مأساوية. وما زلنا نشهد في بعض مناطق العالم تقهقر الحياة الديمقراطية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - إن السلام والأمن هما من الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة. وإننا نطالب ببذل جهود أكبر بكثير من أجل حل المنازعات عن طريق الحوار السياسي والمفاوضات في ظل التقيّد الكامل بالقانون الدولي وعن طريق معالجة الأسباب الجذرية للمنازعات. ونحن نعرض زيادة التأكيد على الدبلوماسية البرلمانية التي أثبتت قدرتها على توفير الزخم للجهود الهادفة إلى حل الخلافات والمنازعات.

6 - وإننا نشهد وقوع أعمال إرهابية مروِّعة في كل ركن من أركان المعمورة. وتَظهر جماعات إرهابية جديدة لها موارد كبيرة تحت تصرفها. ومن دواعي الأسف أن العديد من هذه الأعمال الإرهابية ترتكب على أيدي جماعات متطرفة تدعي العمل باسم الدين. ونحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن مرتكبيه ودوافعهم، كما ندين الفكر الراديكالي والتطرف العنيف والوسائل المستخدمة في تمويل ذلك.

7 - وستبذل برلماناتنا قصارى جهدها من أجل تعزيز التعاون الفعال بشأن تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومن أجل دعم هذا التنفيذ، والإسهام في اعتماد سياسة أمنية متسقة على الصعيد الدولي. ونحيي الأبرياء الذين يقعون ضحايا للأعمال الإرهابية الوحشية في مختلف أرجاء العالم ونعرب عن تضامننا معهم.

8 - وما زال يتعين عمل الكثير، ويمكن عمل الكثير، لمنع العنف والحد من خطره. وإننا نطالب ببذل جهود أكبر لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. ونحن نريد أن نرى خفضاً حقيقياً في انتشار جميع الأسلحة. ونطالب باتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك سن تشريعات قوية، من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ومكافحة الجريمة المنظَّمة المرتبطة بالاتجار بالبشر وبالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وعمليات الاختطاف والابتزاز، وما يرتبط بها من جرائم غسل الأموال والفساد.

9 - وتتعرض ملايين النساء والبنات في كل منطقة من مناطق العالم لجميع أشكال العنف كل يوم، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والعائلي. وإننا ندعو جميع البلدان إلى أن تعطي الأولوية للقضاء الفوري على جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس. وتوجد بالقدر نفسه حاجة ماسة إلى وضع حدٍ لجميع أشكال الكراهية والتمييز الواسع الانتشار. وإننا نحث جميع البلدان على تعزيز الحوار بين الثقافات والتركيز على بناء مجتمعات متسامحة حاضنة للجميع، يحترم فيها الناس ثقافة بعضهم بعضا ويرعون حرمة ديانتهم وتقاليدهم. وينبغي ألا يكون ذلك منافيا للجهود الرامية إلى مكافحة التمييز على أساس نوع الجنس.

10 - وتشكل الهجرة، سواء كانت قسرية أم طوعية، ملمحاً ثابتاً من ملامح العالم القائم اليوم. إذ يستطيع الناس أن ينتقلوا إلى أماكن أخرى بحثاً عن حياة أفضل وهم يفعلون ذلك. وحين يضطرون إلى القيام بذلك عندما تتعرض حياتهم للتهديد، يصبح المجتمع الدولي مُلزَماً بتقديم الدعم إليهم. ونعرب عن جزعنا البالغ إزاء المآسي الإنسانية التي لا حصر لها والتي تتكشف أمامنا لأشخاص يفرون من الحروب والمنازعات والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. ونحن ندعو جميع الدول إلى حماية اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين وإلى مساعدتهم على بناء مجتمعات تنعم بالاستقرار والرخاء في بلدانهم الأصلية. ومن المهم في هذا السياق العمل المشترك على كبح تهريب البشر والاتجار بهم وتعزيز التعاون على التصدي للأسباب الجذرية للهجرة.

11 - ورغم أوجه التقدّم العالمي في مجالات التكنولوجيا والصحة والمعرفة والثروة المادية، فإن التباينات الاقتصادية والاجتماعية القائمة منذ أمد طويل هي في ازدياد. إذ توجد تفاوتات واسعة من حيث الدخل والأوضاع المعيشية في العالم، كما أن مليارات الأشخاص يعيشون في حالة فقر تضعضع العقد الاجتماعي الذي يشكل أمراً لا بد منه للحياة الديمقراطية وللتقدّم الإنساني في كل مكان. ونحن نشهد حدوث تردٍ مطرد لبيئتنا، كما أن تغيّر المناخ هو الآن حقيقة واقعة. ونحن نحث بلداننا على التوصّل إلى اتفاقات تراعي تمام المراعاة مبادئ ريو، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

12 - وينبغي لهذه الاتفاقات أن تضمن لنا تحقيق الرخاء المشترك كما تضمن في الوقت نفسه حماية بيئتنا والتصدّي على نحو فعال لتغير المناخ. وينبغي أن تركز في آن معاً على سبل التكيّف مع آثار هذا التغيّر والتخفيف من حدتها وأن توَفَّر في إطارها الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال. وبرلماناتنا مستعدة لدعم تنفيذ هذه الاتفاقات، على غرار ما نفعله فيما يتعلق بالتزاماتنا بالحد من أخطار الكوارث وبالترويج لثقافة الوقاية من آثارها والقدرة على التكيّف معها.

13 - وتؤثر شبكة الإنترنت في عالمنا تأثيراً قوياً، وهي تحفز الابتكار والاتصالات داخل كل بلد وفيما بين البلدان. وهي أيضاً أداة حيوية لتدعيم مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية. وقد ساعد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة - مستخدمو الإنترنت، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط التكنولوجية، والحكومات، والمنظمات الدولية - على إقامة بيئة إلكترونية يكون بوسع جميع المجتمعات أن تستفيد منها. بيد أن عدداً كبيراً جدا من الناس، ولا سيما من النساء، ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ويجب القيام بقدر أكبر من العمل بغية سد الفجوة الرقمية وضمان تمكّن مواطنينا من استغلال فوائد الوصل بالإنترنت. ويجب أن نسعى أيضاً إلى ضمان احترام الحقوق في معرض استخدام الإنترنت، كما يجب أن

تظل هذه الشبكة فضاءً للمناقشة متحرراً من التسويق المفرط واللوائح غير الضرورية التي ترمي إلى تقييد الحريات الأساسية المتفق عليها دوليا.

14 - ونحن نحتاج، في كل ذلك، إلى أن نبذل مجددا جهودا متفانية في سبيل سيادة القانون. وينبغي أن تقدم برلماناتنا المساعدة في ضمان تعزيز سيادة القانون وكفالة قدرة الجميع على اللجوء إلى العدالة على قدم المساواة. وندعو إلى زيادة الالتزام بالقانون الدولي ونقترح إيلاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مع العمل في الوقت ذاته على دعم آليات العدالة الدولية ومساندة الجهود الرامية إلى إنهاء إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب.

الديمقراطية

15 - نعيد تأكيد مبادئ *'الإعلان العالمي المتعلق بالديمقراطية'* . وبهذا المعنى فإن برلماناتنا هي مؤسسات وطنية سيادية مستقلة. وهي تحمل سمات تاريخ بلداننا وتراثها الثقافي، وكل منها مختلف عن البرلمانات الأخرى. ومع ذلك، فإنها جميعاً تشترك معاً في نفس الطموح في أن تكون إرادة الشعب هي أساس الحكم. والمشاركة في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرارات العامة هي حق من الحقوق وتتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى التنمية. إن حرمان الناس من القدرة على الإدلاء بآرائهم أو إقصاؤهم يؤدي إلى النيل من رفاهيتهم والإخلال بالديمقراطية.

16 - إننا نطالب ببذل جهود أكبر لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات بهدف تمكينهن وجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعة. فتنمية بلداننا ترتكز على تمتع الجميع، نساءً ورجالاً، فتيات وفتيانا، بالحقوق والمسؤوليات والفرص تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة فيما بينهم. ويجب علينا أن نعيد تكريس جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين تحقيقاً كاملاً والتمكين للنساء والفتيات بحلول عام 2030. ونحن نعرب عن استيائنا من التقدم البطيء الذي يبعث على الأسى في مجال ضمان تحقيق وجود أكبر للنساء في البرلمان ونلتزم بمضاعفة جهودنا من أجل الوصول إلى الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً، كمتوسط عالمي، لتمثيل النساء في البرلمان بحلول عام 2010 وقدره 30 في المائة من أعضاء البرلمان.

17 - ويوجد انفصال ظاهر بين الطريقة التي نباشر بها السياسة والطريقة التي يعيش بها الناس اليوم. فما يميّز حياتهم من موصولية وقرب مباشر يبدو بعيداً تماماً عن العمليات السياسية على الصعيد الوطني. ويدعو الشباب منه خاصة إلى قدر أكبر من الالتزام والانفتاح والشفافية والمساءلة والفعالية على الساحة السياسية. ويجب أن نكون طموحين وأن نوقف التيار المتمثل في عزوف الشباب عن الانخراط في هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية؛ ويجب أن

نسخّر طاقتهم وقدرتهم على الابتكار بشكل أفضل في خدمة مجتمعاتهم المحلية والمجتمعات ككل. وقد رأينا كيف ظل الشباب في طليعة كثير من الحركات المنادية بالديمقراطية.

18 - وإننا نتعهد ببذل قصاري جهدنا لفتح أبواب السياسة فعليا أمام الشباب وتيسير انتخابهم لعضوية البرلمان بأعداد أكبر. ونتعهد أيضاً بأن نتصدّى لتهميش الشباب عن طريق إشراكهم في العمل السياسي وتيسير حصولهم على التعليم مدى الحياة ووصولهم إلى سوق العمل. ولعل ذلك أيضاً من بين الوسائل الفعالة لمنع لجوئهم إلى العنف والنزاع والحيلولة دون تجنيدهم من جانب الجماعات الإرهابية.

19 - وأفراد الأقليات والشعوب الأصلية هم الأشد ضعفا في العديد من مجتمعاتنا وما زالوا يُستبعَدون من صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم وفي مستقبل بلداننا. ونحن نؤكد أن لهم حقاً غير قابل للتصرف في أن يكونوا أعضاء كاملي العضوية في كل بلد من بلداننا أسوة بغيرهم، وهو حق ينبغي ترجمته إلى سياسات عامة تراعي أوضاعهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم تمام المراعاة وتكون مصحوبة بموارد كافية. وإننا ننادي باتخاذ تدابير لضمان مشاركتهم بصورة فعالة على جميع مستويات الحياة العامة.

20 - ونحن نعترف بالتحديات المتعددة التي تواجه كثيراً من برلماناتنا اليوم. ونشعر بالقلق من الارتياب العام إزاء السياسة والإعراض عنها، ومن عدم التكافؤ في علاقة قوة مع السلطة التنفيذية، ومن صعوبة التأثير في القرارات التي تُتخذ بدرجة متزايدة في محافل دولية أو خارج نطاق الحكومة، ومن محدودية الوسائل المتاحة لنا لزيادة القدرة المؤسسية في البرلمان. وإننا، إذ ندعم الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، نلتزم بالعمل على مواجهة هذه التحديات، وباحترام دور وسائل الإعلام التقليدية، وباستخدام وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخداماً أكبر، وبجعل برلماناتنا ملائمة لأغراض القرن الحادي والعشرين.

21 - وسنبذل أقصى ما في وسعنا لتقريب البرلمان من الشعب، ونحن نجدد تعهدنا بجعل برلماناتنا أكثر تمثيلاً وشفافيةً وانفتاحاً ومساءلةً وفعالية من ذي قبل، بتمكين مكونات المجتمع المختلفة من المشاركة في العملية السياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نكرر الإعراب عن أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة، على أساس الاقتراع العام والسري. ونكرر أيضا تأكيد أهمية إقامة بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني والمحافظة عليها في مجالي القانون والممارسة على السواء. ونحن نعترف بالتقدّم الجاري تحقيقه في كثير من البرلمانات في اتجاه الأخذ بالديمقراطية، كما نعترف بالنكسات التي شهدتها بلدان عديدة أخرى، ونلتزم بمواصلة مساعدة بعضنا بعضاً في تحقيق المزيد من تعزيز الديمقراطية البرلمانية. وإننا نثني على المبادئ

المعتمدة مؤخراً بعنوان *'المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات'* ونوصي بأن تعتمدها جميع البرلمانات والمنظمات المختصة وبأن تسترشد بها.

22 - ونشجع الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الجارية في البلدان التي هي بصدد الانتقال إلى الديمقراطية. ونشدد على أهمية مد هذه البلدان بالدعم السياسي والاقتصادي لكفالة ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية على نحو مستدام. ودعم التنمية الاقتصادية أمر لا غنى عنه لنجاح الديمقراطيات الفتية، بما في ذلك عن طريق تحويل ديون تلك البلدان إلى استثمارات.

التنمية المستدامة

23 - لقد أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية فرصة سانحة لتركيز الجهود العالمية على حياة الناس. غير أن التقدم المحرز قد ظل متفاوتا فيما بين المناطق والبلدان وما زالت هنالك ثغرات كبيرة. وقد بلغت بعض البلدان كثيراً من الأهداف في حين أن البعض الآخر قد قَصُر عن بلوغها لمجموعة متنوعة من الأسباب. فقد جرى إنقاذ أرواح كثير من الناس وتحسين حياتهم، وجرى جمع بيانات واستحداث آليات واستخلاص الكثير من الدروس الهامة. ويتأهب المجتمع العالمي اليوم لإطلاق خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي تتسم بنطاقها الأوسع وتستفيد من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في آن معا، وتنطبق على جميع بلدان العالم قاطبة.

24 - ونحن نرحّب بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام 2030 التي برزت بأهدافها السبعة عشر. ويعد القضاء على الفقر الهدف الأشمل لهذه الخطة الجديدة، إلى جانب النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتغيير نماذج الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع، وبناء بنى تحتية قادرة على الصمود، وتشجيع الابتكار، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو أفضل، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

25 - وإننا نشيد بطموح هذه الخطة إلى تحقيق التحوّل وحرصها على ألا يحرم من ثمارها أحد، ولا سيما الفئات المحرومة والمستضعفة. ولكي تتكلل التنمية المستدامة بالنجاح، يتعين أن يكون الناس هم مركز القرارات فيها. وينبغي أن يكون الهدف منها هو تحقيق الرفاه مع الاحترام الكامل للحدود البيئية. ويتعين أن يمتلك الناس زمامها، وهي تتطلب مشاركتهم فيها مشاركة كاملة. والناس هم أفراد يتمتع كل منهم بحقوق ويتحمل التزامات تجاه غيره من الأفراد وتجاه البيئة. ويجب علينا جميعاً أن نستثمر في هذه الأهداف باعتبارها أهم مورد من مواردنا.

26 - وإننا نرحب بالهدف الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات، وكذلك بالهدف الرامي إلى التصدّي لأوجه عدم المساواة، وندعو إلى بذل جهود أكبر من أجل الوصول إلى ذلك. ونحن نثني على إدراج الهدف الداعي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ والذي يشمل أيضاً الحد من مخاطر الكوارث. ونرحب بالهدف العريض القاعدة المتعلق بوسائل التنفيذ - التمويل، والتجارة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والإصلاحات النُّظُمية - التي يجب حشدها دعماً لتحقيق الخطة الجديدة.

27 - ونحن نثني على إدراج هدف التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. والحكم الرشيد على جميع المستويات هو أداة تمكن من تحقيق التنمية، كما أنه هدف قائم بذاته بالنسبة إلى جميع البلدان. ونحن نلتزم ببلوغ هذا الهدف في بلداننا وفي برلماناتنا. وفي سياق هذه العملية، ستحتاج البرلمانات إلى تحسين طاقتها وقدرتها على ضمان المساءلة عن النتائج، بما في ذلك من حيث إيجاد درجة أكبر من المسؤولية المالية والشفافية.

28 - وفي الوقت الذي تقوم فيه الحكومات بوضع الاتفاقات الجديدة في صورتها النهائية (اتفاقات التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، وتغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث)، فإننا نؤكد على أهمية تحقيق خطة عالمية واحدة منسقة. فهذه الخطة أساسية للنجاح في هذا المسعى. إذ بدونها، لن يتسنّى لنا أن نحقق الترابط والتكامل فيما بين الجهات الفاعلة الكثيرة التي ستطلب منها المشاركة في عملية التنفيذ على الصُّعُد المحلي والوطني والعالمي، أو أن نضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

29 - وإننا نعترف بما يقع على برلماناتنا من مسؤوليات هامة عن ضمان تنفيذ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وكرؤساء للبرلمانات، فإننا مستعدون لبذل كل ما في وسعنا من أجل تيسير النظر في التشريعات ذات الصلة ورصد موارد الميزانية ومساءلة الحكومات عن بلوغ الأهداف. وسنعتمد على قائمة طويلة من الإجراءات للمساعدة على بناء الوعي العام وتملّك زمام الأمر على الصعيد الوطني، وتعزيز الاتساق داخل كل من الإدارة والبرلمان وبينهما على الصعيدين الوطني والمحلي، وتيسير مشاركة المواطنين، وتقييم التقدّم المحرز وتقديم تقارير عنه.

التعاون الدولي

30 - إننا مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تبقى حجر الزاوية في جهود التعاون الدولي، ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نجدّد تعهدنا الرسمي بدعم المنظمة وهي تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها وبانتصار العالم على الفاشية والنازية. فالأمم المتحدة تجسّد الأمل الأثير لدى

الناس حول العالم في تحقيق السلام والتنمية. ولذلك فإن الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح للمجتمع الدولي فرصة هامة للتفكير في تاريخه وللتطلّع إلى المستقبل والتحرّك إلى الأمام بغية تحويل الرؤية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة.

31 - ونحن ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تزويد المنظمة بما يلزم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وإننا نشيد بالإصلاحات الكثيرة التي جرى الاضطلاع بها خلال العقد الأخير. بيد أنه ما زالت توجد تحديات مهمة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها. وإننا نشعر بالقلق من قدرة مجلس الأمن على الوفاء بشكل أفضل بمسؤولياته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن تحسين فعالية مجلس الأمن لن يتأتى إلا عن طريق إجراء إصلاح عاجل يعكس الواقع العالمي المعاصر القائم.

32 - ومنذ خمسة عشر عاماً، عُقد مؤتمرنا الأول لرؤساء البرلمانات عشية انعقاد مؤتمر قمة الألفية. وعرضنا في تلك المناسبة رؤيتنا لمسألة إضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي. ونحن نفخر بالتقدّم الكبير الذي تحقق منذ ذلك الحين، ومن الواضح أنه يوجد اليوم تفاعل متزايد بين الأمم المتحدة وعالم البرلمانات.

33 - وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن للبرلمانات أن تفعل المزيد من أجل المساعدة على سد الفجوة الديمقراطية القائمة في مجال العلاقات الدولية وعلى ضمان المساءلة الديمقراطية العالمية عن الصالح المشترك، وإننا نكرر توصياتنا التي كنا قد قدمناها في مؤتمرَيْنا اللذين عُقدا في عامي 2005 و 2010. ونحن ننظر إلى خطة التنمية لما بعد عام 2015 على أنها فرصة فريدة لتحسين التعاون بين برلماناتنا والأمم المتحدة. ونشجّع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع رؤية طموحة لهذا التعاون في الوثائق الختامية.

34 - وإننا نكرر التأكيد على أن تعاوننا يجب أن يرتكز ارتكازاً متيناً على العمل الذي نقوم به في برلماناتنا الوطنية، والذي يتعلق جانب كبير منه بضمان المساءلة. ويجب جعل برلماناتنا أكثر نشاطاً في مجال الشؤون الدولية عن طريق الإسهام في المفاوضات الدولية ورصدها، والرقابة على إنفاذ الاتفاقات التي تتوصّل إليها الحكومات، وضمان الامتثال الوطني للقانون الدولي. وكذلك، يجب أن تكون البرلمانات أكثر يقظةً من حيث تمحيص أنشطة المنظمات الدولية وتزويدها بمدخلات تدخل ضمن مداولاتها.

35 - ونحن نعتز بمنظمتنا، أي الاتحاد البرلماني الدولي. ونكرر التأكيد على أن هذا الاتحاد، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، هو الهيئة الدولية الأقدر على تقديم المساعدة في بناء العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة. ولدينا الثقة في الاتحاد البرلماني الدولي الذي يؤدي هذا الدور

على نحو متزايد. ونوصي بأن يجري تعزيز قدرته على مواجهة المسؤوليات الكبيرة المنبثقة من الخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام 2015.

36 - ونحن نشجّع الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق التعاون فيما بينهما، وخاصة في مجال تنفيذ إطار سينداي المتفق عليه للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل التنمية لما بعد عام 2015 التي سيجري اعتمادها في أيلول/سبتمبر 2015، والاتفاق المتعلق بتغيّر المناخ الذي سيبرم في كانون الأول/ديسمبر 2015. فهذه العمليات المترابطة والمتعاضدة، مع ما يلزمها من وسائل التنفيذ، تتسم بأهمية حاسمة في بناء المستقبل الذي يصبو إليه الناس. ونعرب عن الأمل في أن يتسنّى لكلتا المنظمتين عقد اتفاق تعاون جديد يعكس المكاسب التي تحققت منذ مؤتمرنا الأول ويتيح أساساً متيناً لتعاوننا في المستقبل.

37 - إننا نبقى متفائلين بالمستقبل. فالمفاوضات الرامية إلى ضمان التوصّل إلى اتفاق بشأن خطة جديدة للتنمية هي برهان كافٍ على وجود التزام عالمي مشترك بمواجهة التحديات العالمية القائمة اليوم. وتكمن هنا فرصة فريدة أمامنا جميعاً تتيح لنا العمل معاً. وسندعم بقوة قيام السلطات المختصة في كل بلد من بلداننا باتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع آليات لتتبّع التقدم المحرز ورصده، ونناشد الاتحاد البرلماني الدولي أن ييسر تحقيق هذا الهدف وضمان الإبلاغ عن ذلك.

38 - وسنعمل نحن، داخل برلماناتنا، على القيام بدورنا في تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة من أجل بناء العالم الذي يصبو إليه الناس.